



## التقرير السنوي للجنة المراجعة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2020 م .

السادة مساهمي شركة الغاز و التصنيع الأهلية يسرنا أن نشارككم تقرير لجنة المراجعة لشركة الغاز و التصنيع الأهلية استناداً للمادة ( 104 ) من نظام الشركات .

### - تعيين و تشكيل لجنة المراجعة :

تم تعيين لجنة المراجعة الحالية للشركة في اجتماع الجمعية العامة العادية والتي عقدت بتاريخ 27 يناير 2020 م ، وقد تمت الموافقة بأغلبية الأصوات الحاضرة و التصويت الإلكتروني على تشكيل لجنة المراجعة للدورة الحالية والتي تنتهي بتاريخ 28 نوفمبر 2022 م ، و تتكون لجنة المراجعة من 4 أعضاء عضوين من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين و عضوين من خارج مجلس الإدارة من بينهم مختص بالشئون المالية . وفي ما يلي قائمة بأعضاء اللجنة :

- |  |   |
|--|---|
| عضو مجلس الإدارة و رئيس لجنة المراجعة    | - الأستاذ : أحمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز المحسن |
| عضو مجلس الإدارة و عضو لجنة المراجعة     | - الأستاذ : رائد بن عبدالله بن صالح التميمي       |
| عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة   | - الدكتور : أحمد بن عبدالله بن علي المنيف         |
| عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة . | - الأستاذ : موسى بن عبدالله بن حمد الموسى         |

وخلال العام المالي 2020 م عقدت اللجنة 18 اجتماع .

### - ملخص لأهم المهام والمسؤوليات المنجزة من قبل لجنة المراجعة في العام 2020 م .

#### - أولاً : التقارير المالية

- مراجعة النتائج والقوائم المالية الأولية الربع سنوية و اعتمادها حسب تفويض مجلس الإدارة بقرارة رقم 365/06 في اجتماع المجلس رقم 365/2020/03 و تاريخ 2020/03/31 م، والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على القوائم المالية للحسابات الختامية السنوية ومراجعة الإلتزام في الإفصاحات في القوائم المالية ، التغييرات في السياسات المحاسبية ، الأحداث الهامة وغير المتوقعة، التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية بالإضافة إلى مدى الإلتزام بالمعايير المحاسبية والمتطلبات القانونية الأخرى.

#### - ثانياً : المراجعة الداخلية

- مراجعة أعمال، ونطاق، وأدوات، ومنهجية، ومخرجات، وخطة إدارة المراجعة الداخلية المعدة بناء على تقييم المخاطر والموافقة عليها وكذلك التأكد عما إذا كانت لديها السلطة والموارد اللازمة للقيام بعملها مع الحفاظ على استقلاليتها .
- مراجعة ومراقبة فاعلية آلية الحوكمة المطبقة في الشركة.
- مراجعة و تقييم تقارير المراجعة الداخلية ، ومتابعة ومراقبة تنفيذ الإجراءات التصحيحية ، وتوصيات المراجعة الداخلية لتحديد ما إذا تم اتخاذ الإجراءات المناسبة من عدمها.



### - ثالثاً : المراجعة الخارجية

- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراجع الحسابات الخارجي للعام 2020 م .
- مراجعة خطة، ونطاق العمل ، ونتائج عمليات مراجعة الحسابات المالية ، والتقارير ذات الصلة لمراجع الحسابات الخارجي جنباً إلى جنب مع خطاب الإدارة والردود والتعليقات على نتائج المراجعة .
- التأكد من أن الإدارة التنفيذية للشركة قدمت المساعدة المناسبة لمراجع الحسابات الخارجي وأنه لم تواجه أي صعوبات في سياق عمل المراجعة ، بما في ذلك أي قيود على نطاق المراجعة أو الوصول إلى المعلومات المطلوبة.

### - رابعاً : آلية ونتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية .

تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتنفيذ خطة المراجعة السنوية والمعتمدة من قبل لجنة المراجعة لتقييم وضع الرقابة الداخلية المطبقة مع التركيز على تقييم البيئة الرقابية، الهيكل التنظيمي، المخاطر، السياسات و الإجراءات ، فصل المهام، ونظم المعلومات، وذلك من خلال أخذ عينات عشوائية للأنشطة المخطط مراجعتها بهدف فحصها للتأكد من مدى فاعلية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية المصممة والمطبقة، والحصول على تأكيدات معقولة عن فاعلية وكفاءة إجراءات الرقابة الداخلية خلال العام. قامت لجنة المراجعة بدراسة ومناقشة القوائم المالية الربع سنوية والختامية لعام المالي 2020 م، للتأكد من سلامة وعدالة التقارير المالية واستيفائها للمتطلبات وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها ومن ثم رفع توصياتها لمجلس الإدارة في هذا الخصوص.

كذلك قامت اللجنة خلال العام المالي 2020م بدراسة أنظمة الرقابة الداخلية والمالية بالشركة وفعاليتها من خلال تقارير المراجعة الداخلية والملاحظات الواردة في سجل المخاطر، بالإضافة الى ملاحظات المراجع الخارجي للشركة، وفي ضوء ذلك لاحظت اللجنة بعض من أوجه القصور في أنظمة الرقابة الداخلية وسلامتها، منها ما يلي:

- 1- عدم تطوير وتحديث بعض السياسات في الشركة وبشكل خاص السياسات المالية المتعلقة بالمشتريات والمبيعات والتسويق.
- 2- التأخر في إعداد التسويات البنكية، وكذلك عدم تنفيذها بشكل صحيح
- 3- عدم وجود فصل واضح بين الواجبات لبعض الوظائف (الفصل في المهام) (Segregation of duties)، وعدم تحديث بعض الأوصاف الوظيفية وفق أفضل الممارسات المتبعة في ذلك.
- 4- وجود أخطاء في تسجيل بعض القيود المحاسبية أو التأخر في تسجيلها، والتأخر في إجراء المطابقات والتسويات الضرورية لبعض الحسابات في النظام المحاسبي للشركة وعدم تنفيذها أولاً بأول.
- 5- التأخر في إجراء مطابقة أرصدة العملاء والموردين للشركة، وعدم تنفيذها باستمرار وبشكل دوري.
- 6- ملاحظات على فعالية الرقابة على النظام المحاسبي (IT) للشركة والذي بدأت الشركة بتطبيقه من الربع الثاني للعام 2019 م .

خلال الربع الأول من العام 2020م رفعت اللجنة توصية لمجلس الإدارة بضرورة إنشاء لجنة لإدارة المخاطر في الشركة استناداً إلى لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية والتي تحث على إنشاء لجنة مستقلة لإدارة مخاطر الشركة بخلاف لجنة المراجعة، وإن كانت المادة استرشادية إلا أن احتياجات الشركة الحالية وطبيعة أعمالها وأنشطتها ووجود عدد من المخاطر المتعلقة بالشركة سواء داخلياً أو خارجياً، تتطلب وجود مثل هذه اللجنة التي ستساعد في الإشراف على واعتماد ورصد جميع الجوانب التي تتعلق بامتثال الشركة لإطار المخاطر التشغيلية والمتطلبات التنظيمية والقانونية، إضافة إلى ما لاحظته اللجنة من ضعف في



الضوابط الرقابية الموضوعة لتفادي هذه المخاطر أو التأخر في تطبيقها، وقد وافق مجلس الإدارة على هذه التوصية وتم إنشاء لجنة لإدارة المخاطر في الشركة.

في ١ ذوالحجة ١٤٤١ هـ (الموافق ٢٢ يوليو ٢٠٢٠) تم اكتشاف شبهة عمليات اختلاس من قبل مسئول بقطاع الشئون المالية (بحسب التحقيقات الأولية في حينه)، تمثلت في صرف مبالغ مالية من خلال شيكات وحوالات بنكية بقيمة 34,2 مليون ريال دون مسوغات نظامية لجهات لا تربطها علاقة تعاقدية مع الشركة وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧ م وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٠ م ولم يتم قيد الأثر المالي في سجلات الشركة خلال تلك الفترات بطريقة نظامية، تم تعيين شركة قانونية لمباشرة القضية وكذلك مكتب محاسب قانوني مرخص لمراجعة هذه العمليات وإصدار تقرير تم رفعه للجهات الأمنية لأخذ الإجراءات النظامية ضد المعنيين بذلك، كما قامت الشركة بتعيين شركة متخصصة في عمليات التدقيق الداخلي وقضايا الاحتيال للاشتراك في إجراءات التحقيق وفحص كافة العمليات المالية التي تمت خلال السنوات السابقة للتأكد من عدم وجود حالات مماثلة إضافة إلى تحديد الأثر المالي لتلك المبالغ وآلية معالجتها بطريقة نظامية بالتنسيق مع المراجع الخارجي للحسابات، عطفاً على تحديد أوجه القصور والضعف في نظام الرقابة المالي وتقديم التوصيات المناسبة لمعالجة ذلك وتفاذي أي مخاطر محتملة في المستقبل.

بناءً على أعمال الفحص التي قام بها الاستشاري والتقرير الصادر منه لا يوجد مبالغ أخرى قد صرفت دون مسوغات نظامية أو صادرة لجهات لا تربطها علاقة تعاقدية مع الشركة بخلاف مبلغ 34,2 مليون ريال المشار إليه أعلاه، كما تم معالجة الأثر المالي لهذه المبالغ في القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

تؤكد اللجنة على قيامها بعقد الاجتماعات الدورية مع المراجع الخارجي للحسابات وإدارة المراجعة الداخلية (بما في ذلك الاستشاري المعين لتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية) وكذلك الإدارة التنفيذية بهدف مناقشة كافة المسائل والملاحظات التي يثيرها المراجع الخارجي أو المراجعة الداخلية، والعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة في هذا الشأن ومتابعتها مع الإدارة التنفيذية بشكل دوري للتأكد من تطبيق الخطط الموضوعة لتصحيح أي ملاحظات والرفع للمجلس بأي توصيات أو مسائل ترى ضرورة الإحاطة بها. كما عمل مجلس الإدارة خلال العام 2020م على إصدار القرارات والتوجيهات المتعلقة بتحسين جودة نظم الرقابة الداخلية والرفع من فاعليتها، ومتابعة تنفيذها مع الإدارة التنفيذية، بما في ذلك تطوير وتحديث السياسات ومراجعتها بشكل دوري وتحديث الأوصاف الوظيفية، وتعيين الاستشاريين المختصين لتحديد جوانب الضعف ومعالجة الثغرات والعمل على تحسين الضوابط الرقابية وتكامل الأنظمة المالية والتقنية.

نود الإشارة إلى أن مراجع الحسابات للشركة يقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة وعليه أصدر رأي بأن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين باستثناء التأثيرات المحتملة للأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ في تقرير المراجع والذي يشير إلى تضمن حساب المصاريف مستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى رصيد حساب مبالغ محصلة تحت التسوية ("الحساب") والبالغ 27,4 مليون ريال سعودي (2019: 27,4 مليون ريال سعودي). كما هو مبين في إيضاح 34-6 (أ) حول القوائم المالية، اكتشفت إدارة الشركة عمليات اختلاس بمبلغ 25,7 مليون ريال سعودي قام بها موظف سابق والتي تم توجيهها من خلال هذا الحساب، وقد تم عكس هذه العمليات كما في 31 ديسمبر 2020. يوجد هناك صعوبة في تتبع معاملات أخرى ضمن هذا الحساب، وبالتالي لم يتم التأكد من صحة رصيد هذا الحساب كما في 31 ديسمبر 2020 نظراً لعدم توفر أدلة مناسبة، وكذلك



الحصول على أدلة مراجعة كافية للوصول إلى قناعة فيما يتعلق بتأكيدات وجود هذا الحساب وصحة تسجيله. وبالتالي، لم يتم التمكن من تحديد التعديلات الضرورية، إن وجدت، على هذا الحساب وأثرها على القوائم المالية كما في 31 ديسمبر 2020. وتؤكد الشركة بانها مستمرة في جهودها بالتنسيق مع مراجع الحسابات لتسوية هذا الحساب، وتتوقع أن يكون لهذه التسوية أثراً إيجابياً على نتائج الشركة مستقبلاً.

كما ننوه أنه لا يمكن التأكيد بشكل مطلق على شمولية عمليات الفحص والتقييم التي تتم لإجراءات الرقابة الداخلية وذلك لأن عملية المراجعة في جوهرها تستند إلى أخذ عينات عشوائية كما هو مشار إليه أعلاه .

ولذلك فإن جهود التحسين والتطوير مستمرة من قبل اللجنة وفريق إدارة المراجعة الداخلية لضمان فاعلية وكفاءة أكثر في آلية متابعة عمليات وإجراءات الرقابة الداخلية .

وتقبوا خالص الشكر و التقدير ،،،

رئيس لجنة المراجعة

أحمد بن عبدالرحمن المحسن

شركة الغاز والتصنيع الأهلية  
(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الصفحة

الفهرس

٨-٣

تقرير المراجع المستقل

٩

قائمة المركز المالي

١٠

قائمة الدخل الشامل

١١

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

١٣ - ١٢

قائمة التدفقات النقدية

٦٧ - ١٤

إيضاحات حول القوائم المالية

## تقرير المراجع المستقل إلى السادة المساهمين في شركة الغاز والتصنيع الأهلية (شركة مساهمة سعودية)

### الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة الغاز والتصنيع الأهلية (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، باستثناء التأثيرات المحتملة للأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

### أساس الرأي المتحفظ

يتضمن حساب المصاريف مستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى رصيد حساب مبالغ محصلة تحت التسمية ("الحساب") والبالغ ٢٧,٤ مليون ريال سعودي (٢٠١٩: ٢٧,٤ مليون ريال سعودي). كما هو مبين في إيضاح ٦-٣٤ (أ) حول القوائم المالية، اكتشفت إدارة الشركة عمليات اختلاس بمبلغ ٢٥,٧ مليون ريال سعودي قام بها موظف سابق والتي تم توجيهها من خلال هذا الحساب، وقد تم عكس هذه العمليات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. يوجد هناك صعوبة في تتبع معاملات أخرى ضمن هذا الحساب، وبالتالي لا يمكن التأكد من صحة رصيد هذا الحساب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نظراً لعدم توفر أدلة مناسبة. لم نتمكن من الحصول على أدلة مراجعة كافية للوصول إلى قناعة فيما يتعلق بتأكيدات وجود هذا الحساب وصحة تسجيله. وبالتالي، لم نتمكن من تحديد التعديلات الضرورية، إن وجدت، على هذا الحساب وأثرها على هذه القوائم المالية.

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا المتحفظ.

### أمور أخرى

تمت مراجعة القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من قبل مراجع آخر، والذي أبدى رأياً مطلقاً حول تلك القوائم المالية بتاريخ ٨ شعبان ١٤٤١هـ (الموافق ١ أبريل ٢٠٢٠).

تقرير المراجع المستقل  
إلى السادة المساهمين في شركة الغاز والتصنيع الأهلية  
(شركة مساهمة سعودية) - (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وكيفية معالجته.

لقد التزمنا بمسؤولياتنا التي تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. عليه، شملت مراجعتنا القيام بإجراءات صممت للرد على تقويمنا لمخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية. إن نتائج إجراءات مراجعتنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر أساساً لرأينا في المراجعة عن القوائم المالية المرفقة.

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا
<p>حساب المبالغ المحصلة تحت التسوية</p> <p>تتضمن المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى حساب مبالغ محصلة تحت التسوية ("الحساب") قدره ٢٧,٤ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ٢٧,٤ مليون ريال سعودي؛ و ١ يناير ٢٠١٩: ١٨,٥ مليون ريال سعودي).</p> <p>يمثل هذا الحساب دفعات مستلمة من عملاء متنوعين لشراء خزانات الغاز ومنتجات أخرى ومعاملات أخرى.</p> <p>أيضاً، حدثت عمليات اختلاس (كما تم الإفصاح عنها بالكامل في الإيضاح ٣٤-٦)، والتي تم توجيهها من خلال هذا الحساب إلى جانب حسابات أخرى، والذي يشمل ١,٧ مليون ريال سعودي غير متعلقة بهذا الحساب.</p> <p>يعتبر هذا من الأمور الرئيسية للمراجعة، لأن هذا الحساب عرضة لمخاطر عالية من التحريف الجوهرية أو الذي نعتبره "مخاطر مهمة" وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣١٥ (المعدل)، تحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها، والتحفظ المصاحب لتقريرنا، كما هو مبين في "أساس الرأي المتحفظ".</p> <p>انظر الإيضاح ١٩-ب و ٦-٣٤ (أ) بشأن التعديلات والإفصاحات ذات الصلة.</p>	<p>تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها، من بين إجراءات أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>الحصول على فهم وتحليل طبيعة المعاملة المسجلة في هذا الحساب.</li> <li>طلبنا الحصول على أساس القيود المحاسبية التي تم تسجيلها على هذا الحساب والأدلة المؤيدة ذات الصلة.</li> <li>تقييم الإفصاحات ذات الصلة المدرجة في القوائم المالية.</li> <li>لقد أصدرنا رأياً متحفظاً على النحو المشار إليه في قسم "أساس الرأي المتحفظ" في تقريرنا.</li> </ul>

تقرير المراجع المستقل  
إلى السادة المساهمين في شركة الغاز والتصنيع الأهلية  
(شركة مساهمة سعودية) - (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة - (تتمة)

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	الأمر الرئيس للمراجعة
<p>تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها، من بين إجراءات أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مراجعة وإعادة تقييم عمليات تقييم الإدارة لتصنيف الاستثمارات بما يتماشى مع المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.</li> <li>• تقييم كفاءة وقدرات وموضوعية المقيم المهني المستقل.</li> <li>• الحصول على تأكيدات مباشرة لملكية الشركة في تلك الاستثمارات ومراجعة مستندات الملكية المتعلقة بالاستثمارات في المنشآت غير المتداولة.</li> <li>• تحديد منهجية التقييم المستخدمة من قبل المقيم المهني المستقل لتقدير القيمة العادلة للاستثمار؛ الذي تم إجراؤه من قبل فريق التقييم لدينا.</li> <li>• التحقق، على أساس العينة، من مدى دقة ومعقولية البيانات المدخلة والمقدمة من الإدارة إلى المقيم المهني المستقل، ومطابقتها مع المستندات المؤيدة.</li> <li>• مراجعة أساس التعديل الذي أجرته الإدارة فيما يتعلق بإعادة تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ ١٦٩,١ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (إيضاح ٦-٣٤ ب)).</li> <li>• تقييم الإفصاحات ذات الصلة المدرجة في القوائم المالية.</li> </ul>	<p>تصنيف وتقييم الموجودات المالية</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، يوجد لدى الشركة موجودات مالية قدرها ٩٧٤,٦ مليون ريال سعودي (٢٠١٩: ٩٥٦,٦ مليون ريال سعودي)، والتي تم تصنيفها سابقاً كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.</p> <p>تمثل هذه الاستثمارات صكوك وأسهم لمنشآت غير متداولة وصناديق عامة ومقفلة ومحافظ أوراق مالية متداولة.</p> <p>خلال السنة، قامت الإدارة بإعادة تقييم الأسس المتعلقة بتصنيف هذه الاستثمارات وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ - الأدوات المالية.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من الأمور الرئيسية للمراجعة، نظراً لأهمية رصيد الاستثمار ومدى صعوبة تقييم الاستثمارات في المنشآت غير المتداولة.</p> <p>انظر الإيضاح ٢-٢-١ بشأن السياسة المحاسبية والإيضاح ٩ و ٦-٣٤ (ب) بشأن الإفصاحات ذات الصلة.</p>

## تقرير المراجع المستقل إلى السادة المساهمين في شركة الغاز والتصنيع الأهلية (شركة مساهمة سعودية) - (تتمة)

### المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٠

تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٠، فيما عدا القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى في تقريرها السنوي. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٠ متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية تلك المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، يتم الأخذ في الحسبان فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٠، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

### مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

### مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل  
إلى السادة المساهمين في شركة الغاز والتصنيع الأهلية  
(شركة مساهمة سعودية) - (تنمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية - (تنمة)

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهرى ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
  - الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
  - تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
  - استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرى يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهرى، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
  - تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما أننا نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبذلهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

تقرير المراجع المستقل  
إلى السادة المساهمين في شركة الغاز والتصنيع الأهلية  
(شركة مساهمة سعودية) - (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية - (تتمة)  
ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وبناءً على ذلك تعد هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما - في ظروف نادرة للغاية - نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن إرنست ويونغ



عبدالعزیز عبدالرحمن السويلم  
محاسب قانوني  
رقم الترخيص (٢٧٧)



الرياض: ٢٣ شعبان ١٤٤٢ هـ  
(٥ أبريل ٢٠٢١)